المعارضة وشريك «النهضة» يعلقان مشاركتهما في البرلمان.. و «الرباعي» يستأنف مشاوراته

تونس: الأزمة السياسية تعود إلى المربع الأول

تونس - «كونا»: أعلن حزب التكتل من أجل العمل والحريات شريك حركة النهضة في الائتلاف الحاكم المؤقت في تونس امس تعليق نشاط كتلته النيابية في المجلس الوطني التونسي ولجانه وجلساته العامة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحزب محمد بنور في تصريح لاذاعة «شمس» التونسية ان قيادة حزبه اتخذت القرار في جلسة طارئة استمرت حتى فجر الامس احتجاجا على التعديلات الاخيرة التي اقرها نواب النهضة على أحكام النظام الداخلي للمجلس.

وأضاف بنور ان «حزب التكتل يعتبر تنقيحات أحكام النظام الداخلي التأسيسي تهديدا للتوازن داخل هياكل المجلس وتهديدا لنجاح الحوار الوطني وتهديدا للوفاق الوطني والمسار الانتقالي».

وأكد ان الحزب قرر أيضا الإبقاء على أعمال مكتبه السياسي مفتوحة لمواكبة التطورات ذات الصلة بهذا الموضوع داعيا رئيس الحزب الذي يشغل منصب رئيس المجلس الى إجراء المشاورات المطلوبة مع رؤساء الكتل والمنظمات الراعية للحوار لتدارك ما حدث وتصحيح الوضع في المجلس.

وكان نواب المعارضة في المجلس أعلنوا بدورهم يوم أمس الاول تعليق مشاركتهم في أعمال المجلس احتجاجا على المصادقة على تعديلات بعض البنود من النظام الداخلي معتبرين انها «انقلاب» من جانب حركة النهضة وحلفائها داخل المجلس.

يذكر أن نواب حركة النهضة وحلفاءها أقروا في وقت سابق بأغلبية الحاضرين وبعد تغيب نواب المعارضة بالخصوص تعديل عدد من فصول النظام الداخلي للمجلس.

وتنص هذه التعديلات على تمكين أعضاء مكتب رئاسة المجلس ونواب الاغلبية الدعوة الى جلسة عامة والمصادقة على مشاريع القوانين والقرارات حتى في حال عدم موافقة أغلبية مكتب رئاسة المجلس ورئيسه مصطفى بن جعفر نفسه وهو رئيس حزب التكتل الشريك في الائتلاف الثلاثي الحاكم مؤقتا مع حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

ومن اسباب تعليق نواب المعارضة مشاركتهم في أعمال المجلس كذلك موضوع الازمة السياسية الحالية واكد النواب تعليق مشاركتهم إلى حين استئناف الحوار الوطني الذي تعطل بسبب فشل الأحزاب المشاركة في التوافق على الشخصية التي ستراس الحكومة الجديدة مهمتها إنهاء الأزمة -التي تفجرت منذ نحو ثلاثة أشهر- وإجراء انتخابات جديدة.

واشترط النواب، الذين سبق لهم أن جمدوا عضويتهم بالمجلس لأكثر من شهر، تلازم المسارين الحكومي والتأسيسي للعودة إلى المجلس.

جاء ذلك في وقت استأنف فيه الفريق الرباعي الراعي للحوار المشاورات تمهيدا لإعلان استئناف الحوار بشأن اختيار رئيس جديد للحكومة في وقت لاحق.

يأتي ذلك وسط توتر بالساحة السياسية بين الترويكا الحاكمة والمعارضة على خلفية تعليق الحوار، حيث تبادلت كل من حركة نداء تونس والجبهة الشعبية -أبرز مكونات المعارضة- من جهة وحركة النهضة التي تقود الائتلاف الحاكم من جهة أخرى الاتهامات بالمسؤولية في تعثر الحوار. وتدعم المعارضة ترشيح السياسي المخضرم محمد الناصر ووزير الدفاع الأسبق عبد الكريم الزبيدي، في حين تمسك حزب حركة النهضة وشريكه بالحكم حزب التكتل من أجل العمل والحريات بالمناضل السياسي المعروف أحمد المستيري.

قادة تونس مازال الفشل حليف جهودهم للخروج من الأزمة

■ «التكتل من أجل العمل والحريات» يحتج على التعديلات الأخيرة التي أقرها نواب الحزب الحاكم على النظام الداخلي للمجلس

اليمن: تجدد المواجهات في صعدة.. وهادي يحذر

صنعاء - «وكالات»: قالت مصادر محلية إن نحو 22 شخصا قتلوا وأصيب عشرات لدى تجدد المواجهات في صعدة شمال اليمن بين السلفيين والحوثيين، وسط تبادل للاتهامات بخرق وقف إطلاق النار، وتحذير الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي من «اقتتال طائفي» في البلاد.

وقالت المصادر إن جماعة الحوثيين قصفت منطقة دماج في صعدة شمالي اليمن مستخدمة الأسلحة الثقيلة والدبابات، وهو ما نفته الجماعة للجزيرة.

ويتبادل الحوثيون والسلفيون اتهامات خرق وقف إطلاق النار الذي أبرم بين الطرفين برعاية أممية قبل أيام.

وحسب وكالة أسوشيتد برس، فإن القتال في دماج أدى إلى مقتل ما لا يقل عن مائة شخص منذ الأربعاء الماضي.

من جانبه حذر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي مما وصفه بالعنف الطائفي في البلاد بعد دخول المواجهات أسبوعها الثاني.

وأكد هادي في تصريح تلفزيوني أن «القتال الطائفي لا يخدم الأمن والاستقرار في البلاد»، داعيا الطرفين إلى «ضبط النفس».

وكان مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر قد أعلن الاثنين الماضي التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحوثيين والسلفيين، وأعرب أثناء مؤتمر صحفي في صنعاء عن أمله بأن يكون وقف إطلاق النار دائما، وأن تليه خطوات لحل المشكلة جذريا.

وتعود أسباب القتال الذي اندلع الأسبوع الماضي -وفق السلفيين- إلى مهاجمة عناصر من الحوثيين يطلقون على أنفسهم أنصار الله في بلدة دماج التي تبعد أربعين كلم عن الحدود السعودية.

ويتهم الحوثيون السلفيين بضم جهاديين أجانب إلى صفوفهم، وهو ما ينفيه السلفيون الذين يؤكدون أن هؤلاء طلبة علم في إحدى المدارس الإسلامية بالبلدة.

وتشهد المنطقة مواجهات متقطعة بين السلفيين والحوثيين منذ العام 2011، واشتدت أثناء الاحتجاجات التي شهدها اليمن ضد الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، واحتدمت وتيرتها مؤخرا بموازاة عدم التوصل إلى توافق نهائي في مؤتمر الحوار الوطني اليمني.

النائب الأول أكد استعداد الحزب الحاكم لإشراك أكبر قدر من القوى السياسية

السودان: البشير يغازل معارضيه بتعديل وزاري.. والزهد في الرئاسة

الخرطوم - «وكالات»: كشف علي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني عمر البشير أن الأخير لا يرغب في الاستمرار في الحكم والترشح لولاية رئاسية جديدة، لكنه أوضح أن القرار النهائي بيد حزب المؤتمر الوطني الحاكم. كما أكد أن تعديلا وزاريا مرتقبا سيعلن عنه خلال الأسبوعين القادمين.

ولفت طه في لقاء مع قناة الجزيرة القطرية إلى أن التعديل الوزاري بلغ مراحله النهائية، وأنه سيكون كبيرا بالنسبة للحزب الحاكم باعتباره يمثل الأغلبية.

وأضاف طه أن هناك استعدادا لإشراك أكبر قدر من القوى السياسية، مشيرا إلى أن الحكومة القادمة ستتولى ملفات السلام والانتخابات القادمة.

من جهة أخرى أكد طه أن أي محاولة لإقصاء الإسلام من الحياة العامة لن يكتب لها النجاح، مشيرا إلى أن الحكومة السودانية دفعت فاتورة سياسية واقتصادية ثقيلة خلال العقدين الماضيين بسبب توجهاتها الإسلامية.

وبخصوص الاحتجاجات الأخيرة التي شهدها السودان على خلفية الزيادات في أسعار المحروقات، قال طه إنها جاءت نتيجة المعالجات التي تقوم بها الحكومة لإصلاح الاختلالات بعد انفصال الجنوب الذي ذهب بـ80% من مداخيل الدولة.

وأوضح أن الإجراءات الأخيرة ترمي لإعادة التوازن بين متطلبات المواطنين والموارد التي تتوفر للدولة، وتحدث عن زيادات مرتقبة في الأجور وفرص عمل جديدة.

وبشأن قتلى الاحتجاجات، قال طه إن هناك تحقيقات قضائية لتحديد المسؤولية الجنائية عن أحداث القتل، وبرر اللجوء إلى استخدام العنف ضد المحتجين بدعوى جنوح بعض المحتجين إلى أعمال التخريب.

من جانب آخر رأى طه أن السودان خطا خطوات ملحوظة على درب الاكتفاء الذاتي وهو يتجه إلى إقامة منشآت في مجال الزراعة والصناعة.

وقال إن الحكومة تعمل على زيادة المساحات المزروعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال القمح والسكر، وإن الخطط الآنية والمتوسطة تصب في هذا الاتجاه. وأشار طه إلى توقيع عقود لإقامة استثمارات مع مستثمرين محليين وعرب.

وفي الإطار، أكد طه أن السودان يحارب الفساد، وأن المتورطين في قضايا فساد تتم متابعتهم وهم يمثلون أمام القضاء. من ناحية ثانية اعتبر طه أن الاستفتاء الذي أجري مؤخرا في منطقة أبيي مرفوض وليس له أثر قانوني أو سياسي لأنه يتنافى مع برتوكول المنطقة الذي يشير إلى وجود مجموعتين من السكان هما عشائر الدينكا نقوك وعشائر المسيرية.

وفي المقابل أعرب طه عن التزام حكومته بإجراء استفتاء في المنطقة وفق ما ينص عليه البرتوكول.

وفيما يتصل بإقليم دارفور، أوضح طه أن للحكومة خططا لمعالجة الوضع في المنطقة عبر القضاء على المظاهر المسلحة وتغيير وجه الحياة هناك من خلال تغيير نمط السلوك الاجتماعي وإقامة مشروعات تنموية.

وفي السياق أشار طه إلى وجود تفاهمات عقدت مع جنوب السودان، وتوقع أن يشهد الشهر الجاري الخطط التنفيذية لما تم الاتفاق عليه.

عمر البشير

الأمم المتحدة تنتخب السعودية لعضوية مجلس حقوق الإنسان

نيويورك - «كونا»: ذكرت مصادر في الامم المتحدة امس ان الجمعية العامة للامم المتحدة ستنتخب المملكة العربية السعودية يوم الثلاثاء المقبل لعضوية مجلس حقوق الانسان بعد اعلان الاردن انسحابها من الترشح. وابلغت المصادر الاممية وكالة الانباء الكويتية «كونا» ان منطقة اسيا والباسفيك كان لديها خمس دول مرشحة هي السعودية والاردن والصين وجزر المالديف وفيتنام لشغل اربعة مقاعد في المجلس ومع انسحاب الاردن فان بقية الدول ستحصل على المقاعد الاربعة بسهولة. وستنضم السعودية الى الكويت التي ستنتهي عضويتها في المجلس في ديسمبر 2014 ودولة الامارات العربية المتحدة التي ستبقى عضوة حتى 2015.

ومع نهاية العام الجاري ستنتهي عضوية قطر وليبيا وموريتانيا في مجلس حقوق الانسان المكون من 47 عضوا.

وكانت الجمعية العامة للامم المتحدة انتخبت المملكة العربية السعودية لعضوية مجلس الامن في 17 اكتوبر الماضي الا ان الرياض رفضت تبوؤ مقعدها في المجلس لاسباب عدة من بينها فشل المجلس في حل القضية الفلسطينية طيلة 65 عاما واستمرار الازمة السورية. وستترشح كل من روسيا ومقدونيا لعضوية مجلس حقوق الانسان لتمثيل دول شرق اوروبا لتحتلا المقعدين المخصصين لهما دون منافس وكذلك الامر بالنسبة لفرنسا والمملكة المتحدة اللتين ستمثلان دول غرب اوروبا.

اما فيما يتعلق بافريقيا فهناك خمس دول مرشحة هي الجزائر والمغرب وناميبيا وجنوب افريقيا وجنوب السودان لشغل اربعة مقاعد مخصصة للقارة وستتنافس كل من كوبا والمكسيك واوروغواي لشغل مقعدين عن دول امريكا الجنوبية والكاريبي.

واشنطن ترشح ويستفال سفيراً لها لدى الرياض

جوزيف ويستفال

واشنطن - «كونا»: اعلن الرئيس الامريكي باراك اوباما عزمه تعيين مسؤول بارز في وزارة الدفاع سفيرا للولايات المتحدة الامريكية في المملكة العربية السعودية.

وذكر البيت الابيض في بيان له مساء امس الاول ان اوباما يعتزم ترشيح الدكتور جوزيف وليام ويستفال الذي يشغل منذ عام 2009 منصب وكيل شؤون الجيش في وزارة الدفاع سفيرا لدى المملكة العربية السعودية خلفا للسفير الحالي جيمس سميث الذي تولى منصبه منذ سبتمبر 2009 سفيرا لدى المملكة.

يذكر ان ويستفال البالغ من العمر 65 عاما امضى جزءا من حياته المهنية في شؤون الجيش تحت ادارة الرئيس اوباما وعمل في فريق الدفاع للفترة الانتقالية لادارة الرئيس ويشغل منصب وكيل وزارة الدفاع والضابط الاول في شؤون الادارة.

ويتمتع ويستفال بخبرة طويلة في الشؤون الادارية والاكاديمية اذ عمل مستشارا ومحاضرا للشؤون السياسية في جامعة ماين ونائبا اول لشؤون الابحاث ومحاضرا في شؤون الدراسات البيئية في نيوسكول في ولاية نيويورك.

وفي المجال الاكاديمي امضى ويستفال 12 عاما من العمل استاذا في كلية العلوم السياسية في جامعة أوكلاهوما ومحاضرا في جامعة جورجتاون في العاصمة واشنطن وعمل في الفترة من عام 1998 حتى 2001 مساعدا لوزير الدفاع الأمريكي كما شغل منصب مستشار لشؤون السياسات في الكونغرس كما عمل مستشارا للمصادر المائية في وكالة البيئة الامريكية.

اتهم جهات لم يسمها بتقديم أموال ومنافع لشراء أصوات المنظمات المعادية لبلاده

المغرب: محمد السادس يرفض المتاجرة بحقوق الإنسان في الصحراء الغربية

الرباط - «وكالات»: رفض ملك المغرب محمد السادس مساء امس الاول ما سماها المزايدة على حقوق الإنسان في منطقة الصحراء الغربية، متهما جهات لم يسمها بتقديم أموال ومنافع لشراء أصوات ومواقف بعض المنظمات المعادية لبلاده.

وقال الملك محمد السادس في خطاب بمناسبة الذكرى الـ38 للمسيرة الخضراء إن السبب الرئيسي لما وصفه بالتعامل غير المنصف مع المغرب يرجع بالأساس إلى استغلال بعض الجهات والأشخاص فضاء الحرية في منطقة الصحراء الغربية بهدف محاولة الإساءة إلى صورة المغرب في الخارج، مشيرا إلى أن هذه الجهات تهدر ثروات وخيرات شعب شقيق لا تعنيه هذه المسألة، بل إنها تقف عائقا أمام الاندماج المغاربي.

وأضاف «لا يعقل أن يحترم المغرب حقوق الإنسان في شماله ولا يحترمها في جنوبه»، في إشارة إلى الأقاليم الواقعة بالصحراء الغربية الخاضعة لسيادته، وشدد على أن «المغرب يرفض أن يتلقى الدروس في حقوق الإنسان، خاصة من طرف من ينتهكون حقوق الإنسان بطريقة ممنهجة».

وأضاف أن «من يريد المزايدة على المغرب، فعليه أن يهبط إلى تندوف جنوب غرب الجزائر، ويتابع ما تشهده عدد من المناطق المجاورة من خروقات لأبسط حقوق الإنسان».

ويأتي هذا الاتهام الضمني للجزائر في خضم التوتر السياسي بين الرباط والجزائر مؤخرا عقب دعوة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة -في رسالة إلى مؤتمر بأبوجا في نيجيريا- إلى توسيع مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

ورد المغرب على ذلك باستدعاء سفيره في الجزائر «للتشاور» بسبب ما اعتبرها أعمالا «استفزازية وعدائية للجزائر» تجاهه خصوصا في تلك القضية.

من ناحية ثانية قال الملك محمد السادس إن المغرب «يحرص على التعاون والتفاعل الإيجابي مع المنظمات الحقوقية الدولية التي تتحلى بالموضوعية في التعامل مع قضاياه، ويتقبل بكل مسؤولية النقد البناء».

غير أنه أضاف أن المغرب «يرفض أن تتخذ بعض المنظمات تقارير جاهزة وبعض التصرفات المعزولة ذريعة لمحاولة الإساءة لصورته وتبخيس مكاسبه الحقوقية والتنموية»، دون أن يذكر هذه المنظمات بالاسم.

وفي نفس الإطار تساءل عن ما إذا كانت هناك «أزمة ثقة» بين المغرب وما وصفها بمراكز القرار في بعض الدول في مجال حقوق الإنسان.

وأشار في هذا الصدد إلى أن بعض الدول تكتفي بتكليف موظفين «لهم توجهات معادية للمغرب»، ويشرف بعضهم على إعداد تقارير وصفها بـ«المغلوطة» لبلدانهم ضد المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وكانت الولايات المتحدة قدمت في أبريل الماضي مقترح توصية إلى مجلس الأمن ينص على توسيع مهمة بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية «مينورسو» لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، وهو ما رفضه المغرب بشدة، وتخلت عنه واشنطن بعد ذلك.

وسبق للملك محمد السادس أن أكد الشهر الماضي أن قضية الصحراء الغربية تمر بوضع صعب ولم تحسم بعد، داعيا المغاربة لمواجهة ما أسماها بمناورات خصوم وحدة المغرب.

وضم المغرب الصحراء الغربية -المستعمرة الإسبانية السابقة- عام 1975، وهو اليوم يعرض على الصحراويين حكما ذاتيا في كنف المملكة، لكن جبهة البوليساريو مدعومة من الجزائر رفضت المقترح مطالبة باستفتاء لتقرير المصير كما أقرته الأمم المتحدة.

يشار إلى أن «المسيرة الخضراء» التي شارك فيها حوالي 350 ألف مغربي، اسم أطلق على مظاهرة جماهيرية نظمتها الحكومة المغربية في السادس من نوفمبر 1975 لحمل إسبانيا على تسليمها الصحراء الغربية.

الملك محمد السادس

■ من يريد المزايدة عليه الذهاب إلى تندوف ويشاهد خروقات الجزائر لأبسط الحقوق